UAE Strategic Planning (Normalization with Israel as a Case Study)

Lecturer Dr. Hiba Shihab Ahmed

University of Basrah / Center for Basrah and Arabian Gulf Studies

Email: hiba.ahmed@uobasrah.edu.iq

Abstract:

The United Arab Emirates (UAE) stands out as one of the most influential states in the Arabian Gulf region, distinguished by its strategic significance across various domains—economic, military, and technological. Consequently, any decision or action undertaken by the UAE, whether in the present or the future, is likely to generate wide-ranging regional and international reactions and consequences.

This reality was clearly demonstrated when the UAE surprised the world by announcing the normalization of relations with Israel, a move widely regarded as bold and consequential. As a leading Arab country historically aligned with pan-Arab causes, the UAE's normalization represented a significant strategic shift. The decision carries substantial implications, particularly for the Palestinian cause and broader regional dynamics in the Middle East.

This study investigates the strategic dimensions of the UAE's normalization with Israel, analyzing it as a case study in geopolitical repositioning. It aims to understand the motivations behind the move and assess its long-term impact on regional alliances and conflicts.

Keywords: United Arab Emirates, UAE-Israel rapprochement, UAE strategic planning, normalization, Israel.

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

م.د. هبة شهاب احمد

جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي

E-mail: hiba.ahmed@uobasrah.edu.iq

المخلص:

تعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة واحدةً من أبرز دول الخليج العربي التي تتميّز بمكانتها الكبيرة والمهمة على مختلف الأصعدة والنواحي، سواء كانت الاقتصادية أو العسكرية أو التكنولوجية. لذلك، فإنّ أيّ قرار أو فعل تقوم به في الوقت الحاضر أو في المستقبل سيكون له آثار وردود أفعال مختلفة داخل المنطقة أو خارجها. وهذا ما حدث بالفعل، لاسيّما بعد أن فاجأت دولة الإمارات العالم بإعلانها التطبيع مع (إسرائيل)، والذي عدّ بمثابة خطوة جريئة ومهمة من دولة عربية لها مواقف مشرّفة مع جميع الدول العربية، لاسيّما وأنّ هذا التطبيع سيكون له تأثير كبير وواضح على العديد من القضايا المهمة، كالقضية الفلسطينية ومجمل القضايا الأخرى في الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: دولة الإمارات، التقارب الإسرائيلي-الإماراتي، الاستراتيجية الإماراتية، التطبيع، إسرائيل.

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

المقدمة : يُعدّ موضوع تطبيع العلاقات بين بعض دول الخليج العربي و(إسرائيل) من الموضوعات المهمة التي تسارعت وتيرتها في الآونة الأخيرة، خاصةً بعد مضيّ عدة عقود من التأثير الغربي في عموم الشرق الأوسط والخليج العربي تحديداً، وذلك بقصد إعادة دمج (إسرائيل) في تلك المناطق، والعمل على تلاشي حضور القضية الفلسطينية كقضية إقليمية أو قضية عربية. تُعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة واحدةً من أهم وأبرز دول الخليج العربي التي تتميّز بمكانتها الكبيرة والمهمة في العديد من المجالات والنواحي، سواء أكانت اقتصادية أو عسكرية أو تكنولوجية، إلا أنّها فاجأت العالم بفكرة إعلانها التطبيع مع دولة مثل (إسرائيل) في خطوة جريئة ومهمة، لتكون بذلك ثالث دولة عربية تقوم بهذه الخطوة بعد كلّ من مصر والأردن. تراوحت خطوات هذا التطبيع مع الدولتين الأفتي الذكر في بادئ الأمر بأشكال وصور متعددة وبصورة غير مباشرة، تخللتها لقاءات وجولات وزيارات متبادلة بين الطرفين الإماراتي والإسرائيلي، فضلاً عن التمهيد بنشر مقالات في صحف إسرائيلية وغيرها. ففي تاريخ ١٢ حزيران / يونيو ٢٠٢٠، نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية مقالاً للسفير الإماراتي في الولايات المتحدة الأمريكية يوسف العتيبة (Yousef Al-OTAIBA) بعنوان "الضم أو التطبيع". وقد جاء نشر هذا المقال تحديداً بعد ثلاثة أيام من هبوط طائرة إماراتية في مطار بن غوريون الإسرائيلي، بحجة أنها تحمل شحنة مساعدات إلى الشعب الفلسطيني، إلا أن الأمر تبين لاحقاً أنه كان مجرد تمويه. وفي السياق ذاته، وتحديداً في السابع عشر من الشهر نفسه، شارك أنور قرقاش – (Anwar Gargash) وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة سابقاً – في المؤتمر الافتراضي السنوي للجنة الإسرائيلية-الأمريكية، ألقى من خلاله كلمته التي قال فيها: ((إن التواصل مع إسرائيل مهم، وسيؤدي إلى نتائج أفضل من مسارات أخرى أتبعته في الماضي))). إنّ كلّ ما ذُكر أعلاه من تقارب إماراتي-إسرائيلي كان يصبّ في مصلحة واحدة وهدف واحد، ألا وهو التطبيع مع (إسرائيل) بحجة ردع التهديد الأول لها ولدول الخليج العربي، ألا وهي إيران. إلا أنّ حقيقة الأمر أنّ هذا التطبيع أثار الكثير من الجدل والانقسامات داخل المنطقة العربية وخارجها، لما له من تأثير كبير على القضية الفلسطينية ومجمل القضايا الأخرى في الشرق الأوسط. وهذا ما سنحاول توضيحه في ثنايا هذا البحث.

أهمية البحث:

تتطلب أهمية البحث في كونه يتناول دراسة مسألة التطبيع الخليجي مع (إسرائيل)، والتي تُعدّ في الوقت الحاضر من أكثر الموضوعات التي أخذت حيزاً كبيراً في الدراسة، لا سيّما لدى صنّاع القرار والمُنشغلين بدراسة السياسة في الدول، خاصةً لما كان لها من آثار عديدة على مستوى الساحة الإقليمية والدولية.

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

لذلك، فإن أهمية البحث تكمن في توضيح ماهية التطبيع، مع إبراز لأهم القضايا المؤثرة في نهج مسار التطبيع الإماراتي- الإسرائيلي، وذلك من خلال عرض الدراسة لرؤية واتجاهات موقف دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه (إسرائيل)، مع بيان لأهم المخاطر التي تُهدد العلاقات ما بين الطرفين، وانعكاساتها الإقليمية على القضية الفلسطينية.

أهداف البحث:

1. التعرف على ماهية التطبيع؟
2. تسليط الضوء على أهم دوافع قيام التطبيع بين (إسرائيل) ودولة الإمارات العربية المتحدة؟
3. التوصل إلى معرفة أهم الآثار المترتبة على عملية التطبيع وبيان مدى تأثيرها في مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة من جهة، والقضية الفلسطينية كقضية إقليمية من جهة أخرى؟

إشكالية البحث:

- إن مشكلة البحث ترتبط بسؤال محوري مضمونه: لماذا اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إعلان التطبيع مع (إسرائيل)؟ وكيف ومتى تمت عملية التطبيع؟ وعليه يتفرع من هذا السؤال الرئيس تساؤلات فرعية عدة، سنحاول الإجابة عنها قدر الإمكان من خلال ثنايا البحث، لعل من أهمها:
- 1- ماهي أهم البدايات والجذور التاريخية للعلاقات الإماراتية الإسرائيلية؟
 - 2- ما المقصود بالتطبيع؟ وماهي أهم مساراته؟
 - 3- لماذا اختارت (إسرائيل) دولة مثل الإمارات العربية المتحدة للتطبيع معها بشكل علني؟
 - 4- ماهي أبرز وأهم آثار التطبيع الإماراتي- الإسرائيلي في القضايا الإقليمية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ العلاقات بين دول الخليج العربي و(إسرائيل) شكّلت إحدى أهم القضايا السياسية الحساسة التي أخذت حيزًا كبيرًا في الوقت الحاضر، نظرًا لما شهدته من تطورات مستمرة أثرت بطبيعتها في العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

وهذا ما نجده واضحًا، لا سيّما بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بإعلانها التطبيع مع (إسرائيل) في العام ٢٠٢٠، بحجة ردع أيّ تهديد من الممكن أن يُهدد وجودها، مثل التهديد الإيراني. إلا أنّ هذا القرار أثار جدلًا واسعًا في العالم العربي تحديدًا، نظرًا لانعكاساته وآثاره السياسية في العديد من القضايا المهمة، كالقضية الفلسطينية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، وذلك من أجل الوصول إلى حقيقة الظاهرة (موضوع الدراسة). وأول هذه المناهج المستخدمة في هذا البحث هو المنهج التاريخي، في دراسة الفترات التاريخية المختلفة للعلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة و(إسرائيل)، وذلك في محاولة لربط المستجدات والوقائع التاريخية بالأحداث الحالية، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي كمنهج ملائم لوصف وتحليل مفهوم التطبيع، وذلك بغية الوصول إلى الأسباب والنتائج التي دفعت دولة عربية مثل الإمارات إلى إعلانها التطبيع مع (إسرائيل)، وكذلك تحليل آثار هذا التطبيع ومدى مشروعيته من الناحية القانونية والسياسية، خاصةً فيما يتعلّق بشأن القضية الفلسطينية.

هيكلية البحث:

في ضوء إشكالية وفرضية البحث، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات، تناولنا في المبحث الأول، الجذور التاريخية للعلاقات الإماراتية - الإسرائيلية، أما بالنسبة للمبحث الثاني ففيه تم التطرق إلى التطبيع ما بين الإمارات وإسرائيل من حيث المفهوم والمعطيات، أما في المبحث الثالث فتمت الإشارة فيه إلى أبرز الآثار التي نتجت عن التطبيع على العديد من القضايا ولعل أبرزها القضية الفلسطينية.

المبحث الأول

الجذور التاريخية للعلاقات الإماراتية _ الإسرائيلية

في عام ١٩٧١، أشار أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى (إسرائيل) بأنها "عدو"، وقد كان موقفه هذا ما هو إلا انعكاساً لألتزامه القوي ورغبته الصادقة في دعم الشعوب العربية ومساندتها للدفاع عن حقوقها، وظهر ذلك بوضوح في العام ١٩٧٤ لاسيما بعد أن أكد الشيخ زايد على استعداد الإمارات في تقديم الدعم المادي والمعنوي للعديد من الدول العربية بهدف استعادة حقوقها المغتصبة وتحرير أراضيها المحتلة^(١).

ويمكن القول: إن الجذور الأولى لعملية التطبيع الخليجية مع (إسرائيل) بدأت من محنة مشاركة دولة الإمارات مع باقي دول الخليج العربي في مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ الذي عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، والمفاوضات متعددة الأطراف عام ١٩٩٣^(٢) كمحاولة من قبل (إسرائيل) لربط الدول العربية والخليجية تحديداً من خلال معاهدات واتفاقيات صلح معها، ولكن وعلى الرغم من أن (إسرائيل) لم تنته جميع مستويات الصراع أو حتى أغلبها مع الدول العربية، إلا أن هذه الخطوة تعد مجرد "سلام واقعي أقرب إلى تسويات واقعية" من أجل حل الخلافات من دون استخدام القوى نظراً للقيود المفروضة

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

والمضامين التي جاءت بها هذه الاتفاقية حيث تضمنت ميادين ومجالات مختلفة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية... إضافة إلى العديد من الميادين الأخرى^(٣). في حقيقة الأمر، لم تشهد فترة حكم الشيخ زايد للإمارات أي وجود للعلاقات مع الجانب الإسرائيلي، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما أدت وفاته في عام ٢٠٠٤ إلى ظهور العديد من التحولات والتغييرات المهمة في سياسة الإمارات الخارجية، وخصوصاً في العلاقة مع (إسرائيل). فقد خلفه أبناؤه، الذين تشكلت مدرجاتهم الأمنية من تجارب طبعها أحداث بارزة، مثل قيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وسقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، إضافة إلى العديد من الأحداث الدولية والإقليمية المهمة، لعل أبرزها غزو العراق للكويت، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وغزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣. وكانت خلاصة هذه الأحداث، من وجهة نظر الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الرئيس الثالث والحالي لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد عام ١٩٧١، هي اعتبار القوى الإسلامية السياسية وإيران بمثابة الخطر الحقيقي على الإمارات العربية المتحدة، وأن التحالف والتقارب مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) يُمثلان الاستراتيجية المثلى للتصدي لهما.^(٤)

يُعد الاتفاق بين الجانبين الإماراتي والإسرائيلي في المجالين التجاري والأمني النموذج الأبرز على الاستراتيجية المذكورة. ولعل أبرز الأمثلة على هذا الاتفاق هو اتفاق موانئ دبي وشركة "زيم" الإسرائيلية للشحن على مشروع مشترك في عام ٢٠٠٤. فقد تولى مدير شركة "زيم" مهمة إقناع المسؤولين الأمريكيين بأهمية حصول موانئ دبي في عام ٢٠٠٦ على عقد تسيير عمليات الشحن في الموانئ الأمريكية، مؤكداً أن هذه الخطوة لا تشكل تهديداً لأمنهم القومي، مستنداً في حديثه بشراكته المربحة مع موانئ دبي.^(٥)

بعد ذلك، استمر التعاون بين الجانبين في التطور بوتيرة أسرع من السابق. ففي عام ٢٠٠٧، وقّعت دولة الإمارات اتفاقاً جديداً مع شركة إسرائيلية متخصصة في صناعة المراقبة الإلكترونية، عُرفت باسم "آسيا غلوبال تكنولوجي" (AGT)، بقيمة تجاوزت ٨٠٠ مليون دولار، وذلك بهدف توفير نظام لمراقبة البنى التحتية الأساسية وحقول النفط. وبالفعل، قامت هذه الشركة بتأسيس أحد أنظمة المراقبة الأكثر تكاملاً في العالم، والذي أُطلق عليه اسم "عين الصقر"، حيث تم تزويده بأجهزة مراقبة تغطي كامل الحدود الإماراتية، وتم إدارته من قبل إحدى الشركات الإسرائيلية^(٦).

وفي العام ٢٠١١ وتحديداً بعد ثورات الربيع العربي تنامي التقارب الإماراتي _ الإسرائيلي بصورة أسرع وأكثر تطوراً، خاصة وأن البلدين المذكورين اعتبرا أن هذه الثورات هي بمثابة خطر كبير على أمنهما، وقد دفعهما هذا الشعور المشترك بخطر الثورات إلى تكثيف التعاون بينهما لدرء المخاطر المشتركة^(٧)، الأمر الذي دفع دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٢ إلى الحصول على طائرات بدون طيار من شركة "إيرونوتيك ديفينس سيستمز"، التي كان يرأسها رجل الأعمال الإسرائيلي أفي ليومي. أما في عام ٢٠١٣،

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

فقد قامت شركة "رافائيل" الإسرائيلية بتزويد الجيش الإماراتي بمدرعات من طراز "سامسون"، بقيمة تجاوزت ٣٥ مليون دولار^(٨).

في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٥، أعلنت إسرائيل أنها ستفتح مكتباً دبلوماسياً في الإمارات، وتحديداً في أبوظبي، داخل مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا). وقد تم اختيار الدبلوماسي الإسرائيلي رامي حاتان رئيساً لهذه البعثة. وتُعد هذه المرة الأولى منذ أكثر من قرن التي يكون فيها لإسرائيل وجود رسمي في منطقة الخليج العربي، وتحديداً في دولة مثل الإمارات العربية المتحدة^(٩).

بعد ذلك، تواصلت العلاقات بين الجانبين الإماراتي والإسرائيلي في التطور بصورة سريعة، حتى بلغت مرحلة إجراء التدريبات العسكرية المشتركة بينهما، وتحديداً في عام ٢٠١٦، حيث شاركت القوات الجوية الإماراتية في مناورات عسكرية أمريكية عُرفت باسم "تمرين العلم الأحمر"، ولم تتردد في الاشتراك في هذه المناورات إلى جانب إسرائيل. وفي الوقت ذاته، أعلنت الإمارات موافقتها على فتح قنصلية إسرائيلية في أبوظبي. ووفقاً لذلك، ذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية أن دولة مثل الإمارات العربية المتحدة تفضل وجود قنصلية إسرائيلية فيها كجزء من تنوع سياستها الخارجية^(١٠).

وقد أكدت وزارة الخارجية الإسرائيلية في عام ٢٠١٦ أن وفداً رسمياً إسرائيلياً برئاسة المدير العام للوزارة (يوفال روتم) زار دولة الإمارات العربية سراً واجتمع مع كبار المسؤولين الإماراتيين في دبي، وقد جرى خلال هذه الزيارة الاتفاق على التوقيع بشأن مشاركة (إسرائيل) في معرض أكسبو الذي ستستضيفه الإمارات^(١١)، وفي العام نفسه وتحديداً في شهر آب أدلى وزير خارجية (إسرائيل) عن سياسته حول التعاون العسكري مع الإمارات العربية، والتي اختارت بصفقتها لذلك سفيرها في واشنطن (يوسف العتيبة) للتنسيق مع "إيباك" و"اللوبي" الإسرائيلي خلال السجال الذي سبق توقيع الاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٥، وذلك بهدف الضغط على إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما لمنعها من توقيع الاتفاق وسط تصاعد التوترات مع إيران^(١٢). وبذلك يمكن القول: إن هذه التقاربات الأنفة الذكر بين الطرفين كانت بمثابة فتح صفحة جديدة بين دولة الإمارات العربية المتحدة و (إسرائيل) للتعاون في العديد من المجالات ورفع مستوى سقف التوقعات للتقدم نحو الأمام بعد فترة من القطيعة التي كانت سائدة بين الدولتين.

المبحث الثاني

التطبيع الإماراتي _ الإسرائيلي

يمكن القول إن العلاقات ما بين الإمارات و (إسرائيل) توطدت بصورة أسرع من السابق في فترة ظهور الشخصية البارزة والمهمة الشيخ "محمد بن زايد" وتصدره للمشهد السياسي في الإمارات، ونتيجة لهذا التقارب الذي حدث خلال تلك الفترة توصل الطرفان إلى توقيع اتفاقية لتطبيع العلاقات بينهما^(١٣).

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

ويقصد بـ " التطبيع " : هو التواصل وبناء وتطوير العلاقات بين دولة وأخرى، والوصول إلى علاقات طبيعية بعد قطع العلاقات بسبب حرب أو خلافات على ترسيم الحدود، وأن كلمة تطبيع تأتي أيضاً ضمن أبعاد مختلفة سياسية واجتماعية بمعنى " الاعتياد " وهي بمثابة بناء لعلاقات رسمية أو غير رسمية في المجالات كافة.

وأن العلاقات الطبيعية بين الدول تتمثل بتبادل السفراء ووجود علاقات دبلوماسية واقتصادية وسياسية وثقافية، بل وحتى عسكرية (١٤).

أما في العلاقات الدولية يمكن تعريف التطبيع بأنه: (مصطلح سياسي يشير إلى جعل العلاقات طبيعية بعد فترة من التوتر أو القطيعة لأي سبب كان، حيث تعود العلاقات طبيعية وكأن لم يكن هناك أي خلاف أو قطيعة سابقة حدثت).

وقد عرف قاموس أكسفورد " التطبيع Normalization " على أنه: (جعل الشيء مناسباً للظروف وأنماط الفعل) (١٥).

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن وجود تطبيع مع إسرائيل بهذا الشكل يعني إقامة علاقات منظمة واتصالات مهمة، يكون الغرض منها أن تكون العلاقة بينهما طبيعية وعادية، دون أي مقاطعة في جميع المجالات. وبذلك، يُعد هذا المفهوم مخالفاً للتطبيع الذي يكون بين دول متصارعة أو متقاطعة، خصوصاً أن هذه الدول لا تربطها حدود مع إسرائيل، وليس هناك حرب بينهما.

لذلك، يمكن وصفه بأنه بوابة للاستعمار الإسرائيلي، وليس شراكة بين دولتين في مجال السياسة والاقتصاد. ويُستدل على ذلك من خلال وجود مؤشرات ودلائل تقبل بوجود هذا الكيان بشكله ونظامه وصيغته الحالية العرفية، فضلاً عن قبول دوره في المنطقة وما يقوم به من أعمال غير مشروعة لطمس الحق الفلسطيني في أرضه، بالإضافة إلى قبول واقع الفلسطينيين تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي (١٦).

عند الحديث عن معاهدات التطبيع التي أبرمت بين كل من الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، والتي تُعرف رسمياً باسم "اتفاقية إبراهيم للسلام"، يمكن القول إنها تُعد من أهم المعاهدات لإقامة العلاقات الدبلوماسية، حيث تهدف إلى تحقيق التطبيع الكامل بين دولة الإمارات العربية المتحدة والكيان الإسرائيلي.

تم الاتفاق عليها بصورة مبدئية في بيان مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في الثالث عشر من آب/أغسطس عام ٢٠٢٠، وتم توقيع اتفاق التطبيع في البيت الأبيض في الخامس عشر من أيلول/سبتمبر من العام ذاته. كما تمت الموافقة على عملية التطبيع مع الإمارات العربية المتحدة بالإجماع من قبل مجلس الوزراء الإسرائيلي في الثاني عشر من تشرين الأول/أكتوبر، وصادق عليه الكنيست في الخامس عشر من الشهر نفسه.

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

من جهة أخرى، صادق كلٌّ من البرلمان والحكومة الإماراتية على الاتفاقية في التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر. وبناءً على ذلك، أصبحت دولة الإمارات ثالث دولة عربية تُبرم اتفاقاً رسمياً للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وذلك بعد مصر عام ١٩٧٨، والأردن عام ١٩٩٤، كما تُعد أول دولة خليجية تقوم بذلك^(١٧)، وبموجب هذا الاتفاق ستسوى العلاقات بين البلدين، إذ يشير نص معاهدة السلام الإماراتية - الإسرائيلية وملحقها إلى أن الطرفين يتجهان إلى تعاون شمل جميع المجالات من الاستثمار والطيران والمياه والطاقة والسياحة والصحة والبيئة والاتصالات والزراعة، عن طريق إنشاء سفارات متبادلة وعلاقات دبلوماسية كاملة وفق المبادئ العامة للامم المتحدة والقانون الدولي والاعتراف المتبادل بين الجانبين^(١٨)، إلى جانب الأمن والتكنولوجيا والعلوم والقضاء، يهدف هذا التعاون والالتزام إلى دفع السلام والاستقرار في المنطقة، وتشجيع الاستثمار والخدمات، وتعزيز العلاقات التجارية والتكنولوجية والعلمية في مختلف المجالات، لضمان توسيع أنشطة الدبلوماسية الإقليمية والتجارة والاستقرار لصالح المنطقة، بما يعزز التفاهم والتعايش المشترك وفق اتفاق إبراهيم^(١٩).

كما يسعى هذا الاتفاق إلى ترسيخ ثقافة السلام بين الديانات المختلفة في دولتي الإمارات وإسرائيل، من أجل ضمان مساعي تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات^(٢٠).

وبالرغم من حرص وزير الخارجية الإماراتي، في كلمته خلال حفل التوقيع على اتفاقيتي السلام مع إسرائيل في البيت الأبيض، على ذكر حل الدولتين، فإن نص الاتفاقيتين لم يُشر أبداً إلى هذا الموضوع، ولا حتى بهذه الصياغة المختصرة، بل اكتفى، في صدر الصفحة الثانية من المعاهدة الإماراتية - الإسرائيلية، بتأكيد الحاجة إلى "إيجاد حل سلمي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بما يحقق حاجات وتطلعات الشعبين".

ولم يرد في نص الاتفاقيتين أي إشارة إلى مستقبل الخطط الإسرائيلية الخاصة بضم أجزاء واسعة من غور الأردن في الضفة الغربية المحتلة، رغم أن وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد أشار في خطابه، موجهاً كلامه إلى نتنياهو قبل حفل التوقيع، قائلاً: "أشكر على اختيارك السلام ووقف ضم الأراضي الفلسطينية، هذا قرار يعزز إرادتنا المشتركة لتحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة"^(٢١).

ووفقاً لهذه الخطوات، يمكن القول إن موقف دولة الإمارات يُعد موقفاً جريئاً، خاصةً بعد تناقص ردود الفعل، سواء العربية أو غير العربية. فقد كان موقفاً واضحاً ومبنياً على أساس منطق الأحداث العقلانية، وليس على الأفكار العربية المتمسكة بالعديد من القضايا الإنسانية، ولعل أهمها القضية الفلسطينية. فعلى الرغم من أن دولة الإمارات تُعد من الدول الداعمة والملتزمة بهذه القضية، إلا أنها ترى أن خطواتها هذه لم تأتِ بمحض الصدفة، وإنما جاءت مبنية على أساس قراءة متأنية للواقع الجيوسياسي^(٢٢).

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

إضافةً إلى العديد من الأسباب الأخرى التي كانت وراء توجهها نحو إعلان التطبيع مع دولة مثل إسرائيل، كان من أهمها رغبة الدولتين في الحفاظ على أمنهما واستقرارهما في مواجهة التحديات ومخاطر التهديدات الإقليمية، وخصوصًا التهديدات الإيرانية وحركات الإسلام السياسي الهادفة للتغيير، والتي تعتمد على الاحتماء بقوة الكيان الإسرائيلي. وفي الوقت ذاته، فإن دولة الإمارات، من خلال إعلانها التطبيع مع إسرائيل، ستأخذ على عاتقها تحقيق هدفها الرئيسي في أن تكون الواجهة العربية للترويج لـ "صفقة القرن"، ويتوجبه من الولايات المتحدة الأمريكية، كمفتاح للاعتراف والقبول بها كدولة مهمة إقليمياً^(٢٣).

إلى جانب هذه الأسباب، تولدت قنوات أخرى لدى العديد من صنّاع القرار داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، تتمثل في أن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الكيان الإسرائيلي سيمنحهم مزايا كبيرة، لا سيما في ما يتعلق بالاقتصاد والأمن القومي .

وبالمقابل، يرى صنّاع القرار في الكيان الإسرائيلي أن الهدف الأساسي من التطبيع مع دولة الإمارات هو بناء سلام دافئ يختلف عن السلام القائم بينها وبين كلٍّ من مصر والأردن. وتحقيقاً لهذه المصالح المذكورة، ينبغي أن يمتد التعاون الاقتصادي والتجاري القائم بين الدولتين ليشمل إطاراً من الشراكات طويلة الأمد، بحيث يكون مليئاً بالمحتوى السياسي.

ويتناول التعاون الإماراتي مع (إسرائيل) مجالات متعددة، وهي على النحو التالي:

١ - مجال التعاون الاقتصادي:

يمكن القول إن العلاقات الاقتصادية بين عددٍ من دول الخليج العربي، بقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، كانت تتجه نحو التطور، لا سيما وأن المصالح الاقتصادية والإقليمية بين الإمارات وإسرائيل أصبحت منسّقة إلى حدٍّ كبير.

حيث ألغت دولة الإمارات قانون مقاطعة الكيان الإسرائيلي، الذي أصدره الشيخ زايد بن سلطان عام ١٩٧٢، خاصةً إذا ما علمنا أن دولة الإمارات ستستفيد من المكاسب الاقتصادية الناتجة عن التطبيع مع إسرائيل، إذ يُعد الصهاينة مستثمرين ومسافرين ومستهلكين، وبالتالي فإن توسيع قطاع الخدمات والتكنولوجيا المتطورة سيخدم اقتصاد الإمارات العربية المتحدة، مما يؤدي إلى تدفق الأجانب ذوي المهارات العالية إلى أسواق العمل^(٢٤). حيث تُشكّل تكنولوجيا الكيان الإسرائيلي محور اهتمام خاص لدولة الإمارات، وترى الأخيرة في هذا التعاون مصلحةً مشتركةً لتوسيع نطاقه ليشمل مجالات أخرى، مثل المناخ والصحة والزراعة والخدمات المالية والأمن السيبراني. وقد ظهر هذا بوضوح في الخطط والمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين بعد مدةٍ قصيرة من إبرام اتفاق إبراهيم.

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

وفي هذا السياق، أعلنت دولة الإمارات عن خطط استثمارية تُقدَّر بـ 10 مليارات دولار للاستثمار مع الكيان الإسرائيلي. كما وقَّع وزير الخارجية الإماراتي والإسرائيلي اتفاقياتٍ تصب في المجالين التجاري والاقتصادي، مما يعكس بالضرورة التزام الحكومتين بتتمة العلاقات التجارية بينهما، والتدفق الحر للخدمات والسلع.

فضلاً عن ذلك، شمل التعاون إقامة المعارض وتبادل الوفود، واتفق الطرفان على تشكيل لجنة اقتصادية برئاسة وزارتي الاقتصاد في البلدين، بهدف تحفيز التجارة وإزالة الحواجز الجمركية^(٢٥).

٢ - مجال التعاون السياسي:

كان قرار دولة الإمارات بالتطبيع مع إسرائيل يعكس رغبتها في إقامة تعاون سياسي معها، وظهر ذلك بوضوح، لا سيما بعد أن أعلنت الإمارات عن إنشاء أول معهد يهودي رسمي في المنطقة، والذي يُعد الأكبر من نوعه.

كما دُعي وزير الاتصالات الإسرائيلي لحضور مؤتمر دبي الدولي في عام ٢٠١٨، وكان ذلك بمثابة إعلان عن أن العلاقات الإسرائيلية مع العالم العربي أصبحت أفضل من أي وقت مضى. إضافةً إلى ذلك، أعلن النظام الحاكم في دولة الإمارات عن تعديل قوانين منح الجنسية للإسرائيليين، حيث أصبح الحصول على الجنسية الإماراتية يُمكن الإسرائيليين من العمل في أبوظبي، كما يتيح لهم الحصول عليها في غضون ثلاثة أشهر فقط بعد تعديل قوانين المنح^(٢٦).

ومن الجدير بالذكر أن سقوط النظام السياسي الحاكم في العراق عام ٢٠٠٣ كان حدثاً مهماً في الشرق الأوسط، لا سيما أنه ساهم في تعزيز النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة بشكل عام. وقد شكّل هذا التغلغل الإيراني حجةً جديدةً لدول الخليج العربي للتعاون مع إسرائيل في إطار مصالحها المرتبطة بمعاداة إيران.

فحكام دولة الإمارات يسعون لتحقيق مصالحهم الوطنية من خلال تعاونهم مع إسرائيل، ويبررون ذلك بفكرة أن إيران هي العدو الذي يحتاجون إلى مساعدة إسرائيل لمواجهته. وقد ساهم هذا التوجّه في تمهيد الطريق أمام الخطاب المؤيد لتطبيع العلاقة مع الكيان الإسرائيلي، باعتباره وسيلةً لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة^(٢٧).

٣ - مجال التعاون العسكري:

شهد التعاون العسكري بين دولة الإمارات وإسرائيل تطوراً على عدة مستويات أمنية وعسكرية، مثل التصنيع العسكري، وشراء الأسلحة المتطورة، وتعزيز القدرات الدفاعية. ومع ذلك، لا يزال التحدي والهدف الرئيسي هو إنشاء محور تعاون في الشرق الأوسط لكبح جماح النفوذ الإيراني في المنطقة.

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

لذلك، فإن الكيان الإسرائيلي سيعمل على سد الثغرات عبر تعزيز اتفاقيات التعاون العسكري، كما أن التطبيع سيؤدي إلى قلب معادلة الأمن القومي رأساً على عقب، خاصةً أن تحالف الدول المجاورة لإيران مع الكيان الإسرائيلي قد يزود الأخير بقواعد وتسهيلات لوجستية لمراقبة ما يحدث داخل إيران^(٢٨)، لكن، وفي حقيقة الأمر، أعربت دولة الإمارات عن موقفها من هذه الاتفاقيات من خلال وزير خارجيتها السابق أنور قرقاش، الذي قال في مؤتمر لمعهد الإمارات: "قرار إقامة علاقات دبلوماسية مع (الكيان الصهيوني) كان مدفوعاً بالالتزام بتشكيل مستقبل جديد أفضل للمنطقة".

وقد كان هذا القرار وطنياً سيادياً، ولم يكن موجّهًا لدولة أخرى أو ضدها، بل كان نابعاً من تحوّل استراتيجي ورؤية براغماتية جديدة. ومن أبرز الأمثلة على مجالات التعاون العسكري والأمني بين الإمارات وإسرائيل، هو سعي شركات السلاح التابعة للكيان الإسرائيلي إلى زيادة صادراتها إلى دول الخليج، وخاصة دولة الإمارات، بعد تحوّل العلاقات إلى علنية ورسمية، تجسّدها الزيارات المتبادلة بين الطرفين^(٢٩) فقد توصلت الدولتان، وفي وقتٍ قصير، إلى مرحلة التصنيع العسكري المشترك، لا سيما بعد التوافق على تصميم وتصنيع سفن قادرة على تنفيذ هجمات مضادة للغواصات، وهو ما يُعد أول شراكة بين الكيان الإسرائيلي ونظامٍ عربي، في إطار تشكيل تحالف استراتيجي جديد في الشرق الأوسط.

وقد ظهر ذلك جلياً في اتفاق الصناعات الدفاعية الإماراتية (إيدج) مع شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية (IAI) في دبي، بهدف تصميم سفن غير مأهولة تُستخدم لأغراض عسكرية ومدنية^(٣٠). وامتدت فوائد الاتفاقيات الإبراهيمية إلى مجالات أخرى، تمثلت في إمكانية الوصول إلى أنظمة الدفاع الأمريكية، وحصول دولة الإمارات على صفقة (F-35)، والتي، في حال إتمامها، ستكون ثاني أكبر عملية بيع للأسلحة الأمريكية لدولة معينة، وأول عملية نقل لأنظمة جوية بدون طيار إلى أي حليف عربي. وبذلك، ستكون دولة الإمارات أول دولة عربية تمتلك هذه الطائرة، التي تُعد الأكثر تقدماً في الأسواق.

ومن جهة أخرى، تسعى دولة الإمارات أيضاً إلى الحصول على نظام الدفاع الصاروخي الإسرائيلي المعروف باسم "القبة الحديدية"، كما تهدف إلى الاستفادة من التعاون الأمني مع إسرائيل في مجالات مثل الأمن السيبراني وجمع المعلومات الاستخباراتية^(٣١). ومن خلال ما ذُكر، يمكن استنتاج أن هناك أسباباً رئيسة كانت الدافع الأساس وراء تعزيز مجالات التعاون والتقارب بين دول الخليج العربي، وخصوصاً دولة الإمارات وإسرائيل. ويمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط التالية^(٣٢).

١- محاولة تخفيف عزلة (إسرائيل) في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط، وذلك من أجل تحفيز فرص الأمل بالسلام كما حدث مع بعض دول العالم العربي.

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

- ٢- تطوير مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري ومجالات أخرى على مستوى التقنيات فائقة التطور والقدرة.
- ٣- محاولات فرض الرؤية الاستراتيجية الأمريكية بالقوة عن طريق صفقة القرن التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (وهذا سيكون موضوعنا في المبحث القادم).

المبحث الثالث

آثار التطبيع وانعكاساته على القضية الفلسطينية

إن التطورات المتسارعة التي صاحبت عملية تطبيع العلاقات الإماراتية - الإسرائيلية كان لها أثر كبير في إحداث تحول استراتيجي عميق في المنطقة، نتيجةً للتقارب المتزايد في العلاقات والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.

فالاتفاقيات الجديدة تُشكل أساساً لمرحلة جديدة، ترتبط بوعي جديد لدى شعوب المنطقة العربية، إضافةً إلى كونها محاولة لتشكيل ثقافة جديدة، تتيح اندماج إسرائيل بطريقة عملية في شؤون الشرق الأوسط (٣٣).

على الرغم من أن القضية الفلسطينية تعاني منذ فترة طويلة من حالة تشتت في المواقف والقرارات، نتيجةً للضغوط الخارجية والداخلية التي تعرضت لها، إلا أن الأمر ازداد سوءاً في الآونة الأخيرة بسبب التطبيع العربي مع إسرائيل، خاصةً أن هذا التطبيع قد يؤثر، بشكلٍ أو بآخر، سلباً في القضية الفلسطينية، لأنه لم يأت بأي هدف جديد تجاه هذه القضية (٣٤).

لقد بدا التخلي الرسمي العربي عن القضية الفلسطينية واضحاً وجلياً، لا سيما بعد رفض جامعة الدول العربية إدانة التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، رغم انتهاكه للمبادرة العربية للسلام. ومن جانب آخر، فإن التقارب الإيراني يسير في اتجاهٍ مضادٍ للتوجهات الخليجية - الإسرائيلية تجاه قضايا المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. الأمر الذي ينتج عنه توجهٌ جديدٌ قد يُسهم في زيادة الخلافات الإقليمية، والتي قد تصل إلى مرحلة الصدام الجزئي، مما يؤدي إلى تشكيل معادلات جديدة على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية (٣٥).

إضافةً إلى وجود تحذيرات تشير إلى تفاقم المشاكل في ظل الظروف الراهنة المحيطة بالقضية الفلسطينية، خاصةً أن هذا التطبيع قد يؤدي إلى تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني واستمرار الاعتداءات عليه، فضلاً عن العديد من الآثار الأخرى التي ستترك تأثيرها على الفلسطينيين من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية والمعنوية، إضافةً إلى الانعكاسات الدبلوماسية (٣٦)، الأمر الذي أثار بدوره ردود فعل غاضبة على المستويات الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية، حيث أجمعت معظمها على أن

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

الاتفاق يمثل طعنة لتضحيات الشعب الفلسطيني . واعتبرت السلطة الفلسطينية وحركة فتح أن الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي يُعد خيانةً للقدس والقضية الفلسطينية، وأعلنت رفضها التام لهذا القرار واستهجائها الكامل لتطبيع العلاقات بين الطرفين.

لذلك، دعت هذه الأطراف إلى عقد اجتماعٍ لجامعة الدول العربية، حيث أعلن خلاله وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، في بيانٍ رسميٍّ، عن "استدعاء السفير الفلسطيني من دولة الإمارات بشكل فوري". كما أعلنت الفصائل الفلسطينية رفضها القاطع لاتفاقية التطبيع، وذلك من خلال تصريحات مسؤوليها في حركتي فتح وحماس.

أما بالنسبة لموقف جامعة الدول العربية، فقد جاء على لسان أمينها العام أحمد أبو الغيط، بتاريخ الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٢٠، أي بعد 9 أيام من إعلان الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي، حيث أكد أن: "مبادرة السلام العربية هي الأساس في أي اتفاق سلام مع إسرائيل"، من دون الإشارة إلى الموقف الرسمي العربي بشكلٍ صريحٍ من اتفاق التطبيع بين الإمارات والكيان الإسرائيلي^(٣٧).

وفي ضوء ما ذكر، يمكن القول إن العلاقة بين دولة الإمارات والسلطة الفلسطينية قد ازدادت سوءاً، خاصةً بعد إعلانها التطبيع مع إسرائيل، حيث وصلت إلى مستوى من القطيعة والتوتر المتصاعد، وذلك على خلفية المواقف التي اتخذتها أبوظبي تجاه القضية الفلسطينية من خلال تبني سياسة الضغط لقبول الإملاءات الأمريكية.

ويرى محللون وسياسيون أن الإمارات قد اتخذت الطريق المعاكس لتطلعات وطموحات الفلسطينيين في التخلص من الاحتلال والسعي نحو السلطة والحرية. وقد ظهر ذلك بوضوح بعد مشاركة دولة الإمارات في "صفقة القرن"، التي أعلن عنها من قبل ترامب في الثامن والعشرين من كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٩، والتي جاءت بعيدة عن الحق الفلسطيني في أرضه^(٣٨).

خاصةً إذا ما علمنا أن الإدارة الأمريكية تسعى، ضمن خططها، إلى عكس أولويات السلام وعزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي، وذلك من خلال زيادة التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي . وهو ما سيدفع الفلسطينيين، بالتالي، إلى التماهي مع بنود الخطة الأمريكية وقبولها.

الأمر الذي سيؤدي، بالتدريج، إلى تهميش القضية الفلسطينية ضمن أجندة الدول العربية، إضافةً إلى عدم ربط أي تحالفات مستقبلية محتملة بين الدول العربية وإسرائيل بحل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي^(٣٩). إضافةً إلى قضايا أخرى تسعى الإدارة الأمريكية الحصول عليها من خلال هذه الصفقة لعل أهمها (٤٠):

١- إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية من قطاع غزة تحت بند (حكم ذاتي) بدستور يضمن جميع الحقوق والحريات الخاصة بحقوق الإنسان.

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

- ٢- العمل على تطوير مؤسسات مالية من شأنها تقديم التسهيلات للفلسطينيين في التعاملات والأسواق المالية على غرار النظام الغربي.
- ٣- إلغاء المناهج التي تحض وتشجع الكراهية والعنف.
- ٤- إنشاء جسر معلق يربط بين غزة والضفة الغربية، إضافة إلى بناء وإنشاء العديد من المطاعم والمصانع عن طريق منح مصر أراضي إضافية للفلسطينيين.
- ٥- أما فيما يخص القدس فإنها تعد من حق (إسرائيل) بأن تكون لإسرائيل بما فيها المدينة القديمة. وانطلاقاً من كل ما ذكر أعلاه، يمكن التوصل إلى عدة نتائج بشأن مستقبل التطبيع الإماراتي - الإسرائيلي والتي جاءت بناءً على عدة معطيات لعل أبرزها (٤١) :
- ١- إنهاء وجود القضية الفلسطينية وتسريع ظهور (إسرائيل) كدولة مندمجة ضمن النظام الإقليمي العربي.
- ٢- فشل عمليات دمج (إسرائيل) بالمنطقة وهذا ما قد يساهم في إعادة ظهور الصراع العربي - الإسرائيلي.
- ٣- استمرار القضية الفلسطينية لمدة أطول بحكم الأوضاع والتعقيدات المرتبطة بها. ومن خلال هذه الاحتمالات، يمكن التوصل إلى حقيقة مفادها أن التطبيع الإماراتي - الإسرائيلي مقبل، مستقبلاً، على ثلاثة سيناريوهات تدور حول: توسيع دائرة التطبيع، أو انكماشه، أو جموده. وبمعنى آخر، فإن قراءة المستقبل بشأن التطبيع بين الطرفين قد تنجح في تحقيق أهدافها، أو قد تتعرض للفشل، أو قد تستمر ضمن الظروف الراهنة التي رافقت إطلاق عملية التطبيع ومدى تأثيرها على القضية الفلسطينية.
- والخيار الثالث يُعد الأكثر ترجيحاً في التحقيق، على الرغم مما يجري من محاولات وظروف مصاحبة للقضية الفلسطينية، سواء أكان ذلك على مستوى التقييم السياسي أو الإعلامي على المدى القريب (٤٢).

الخاتمة :

إن التطبيع الإماراتي - الإسرائيلي أفرز معطيات جديدة في مسيرة الصراع العربي - الإسرائيلي، ولعلّ أبرز تلك المعطيات هو أن دولة الإمارات، عندما طبّعت علاقاتها مع إسرائيل ضمن اتفاقيات السلام الإبراهيمية، كانت تهدف إلى تحقيق مصالحها الذاتية وليس مصالح الفلسطينيين. فالإمارات ترى أن هذه الاتفاقيات تُعد فرصة لتعزيز مكانتها الإقليمية، فضلاً عن أهميتها في تقديم الحماية لها وإسرائيل من عدوٍ محتملٍ، وهو إيران، إضافةً إلى الأهداف الأخرى التي تسعى لتحقيقها من خلال هذه الاتفاقيات.

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

أما بالنسبة لإسرائيل، فتجدد في الاتفاق فرصة لتعزيز مكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وكسب اعتراف الدول العربية بها كحليف وليس كعدو، حيث ترى أن عدوها المشترك مع دول الخليج هو إيران أولاً، ثم الإرهاب المتطرف. كما تعتبر إسرائيل الاتفاق اختراقاً للمنطقة، يمكنها من خلاله إقامة قواعد أمنية واستخباراتية تساعدها في مراقبة النشاط النووي الإيراني. وعلاوة على ذلك، يمكن التوصل إلى أن التطبيع لم يُحقق حلاً للقضية الفلسطينية، خاصة أن الكيان الإسرائيلي زاد من تهديده للفلسطينيين، ولم يوقف سياسة الضم للأراضي الفلسطينية.

الهوامش:

- 1- صباح جابر كاظم، اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي وتداعياته على القضية الفلسطينية، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٥٨)، ٢٠٢٤م، ص ٢٥٠.
- 2- في عام ١٩٩١ تم إطلاق مبادرة غربية أممية في مدريد " إسبانيا " لدعم عمليات تسوية شاملة للصراع، وبالفعل تم ذلك من خلال ربط إسرائيل للدول العربية باتفاقيات متعددة مثل اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ واتفاق وادي عربة عام ١٩٩٤ واتفاق تبادل مكتب التمثيل التجاري عام ١٩٩٦، لاسيما بعد أن عمدت كلاً من قطر وعمان والمغرب وتونس وموريتانيا إلى الانفتاح على علاقات واقعية مع (إسرائيل) من دون تبادل البعثات الدبلوماسية، والدخول في مفاوضات مع سوريا ولبنان. ينظر : إيناس مجبل دليان، التطبيع الخليجي الإسرائيلي : الأسباب والنتائج ، السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٥٦)، ٢٠٢٣م، ص ٣٨٥، كذلك ينظر : همسة قحطان خلف، رؤية مستقبلية للأنظمة السياسية لدول الخليج العربي بعد التطبيع... دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٦٤)، كانون الاول ٢٠٢٢م، ص ٧٦.
- 3- جاسم يونس الحريري، التطبيع الإماراتي - الصهيوني (الأهداف - المخاطر - المستقبل)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٣م، ص ٣.
- 4- مع وفاة الشيخ زايد بن آل نهيان وتولي خليفة بن زايد الحكم عام ٢٠٠٤م، ظهرت العديد من التغييرات تدريجياً وخصوصاً في العلاقة مع (إسرائيل)، والتي بدأت تتجلى بشكل أكثر وضوحاً بعد تغيب الشيخ خليفة عن الساحة السياسية بسبب أزمة صحية وظهور أخيه محمد بن زايد في الساحة السياسية وتأسيسه لسيطرته وهيمنته في الإمارات وتحديداً في العام ٢٠١٤ والذي أدى إلى تغير تاريخ والده الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية إضافة إلى تحولات أخرى مهمة لعل أبرزها تحول العلاقة بين أبو ظبي و (إسرائيل) من العداء إلى التطبيع دون سابق انذار ودون مراحل انتقالية تذكر. ينظر: صباح جابر كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٠ ؛ كذلك ينظر: عبدالله ناهض، الأبعاد الجيوسياسية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، قراءة في أولويات أمن دول مجلس التعاون الخليجي، شبكة نبأ المعلوماتية، مقال إلكتروني نشر بتاريخ : ٢٠/٩/٢٠٢٠، شوهد بتاريخ : ٢٠/٨/٢٠٢٤م، متوفر على البريد الإلكتروني: <https://annabaa.org/arabic/authrs-articles/24257> -٥

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

- علي سعدي عبد الزهرة جبير، طلال مظفر غازي، رعد خضير صليبي، إسرائيل وعملية التطبيع مع دول الخليج (الإمارات - البحرين - عمان نموذجاً)، المجلة العراقية للعلوم السياسية، بغداد، العدد الثالث، ٢٠٢٠م، ص ٨٨.
- ٦- بين عامي ٢٠٠٨ - ٢٠١٥ قامت شركة AGT بتأسيس أحد أنظمة المراقبة الأكثر تكاملاً في العالم والذي يدعى بأسم " عين الصقر " وهو نظام يحوي على الآف الكاميرات وأجهزة الاستشعار الممتدة على طول ٦٢٠ ميلاً على كامل الحدود الإماراتية، بينما تصب المعلومات التي يجمعها في قاعدة بيانات تسمى " وسيدر " يشرف عليها الإسرائيلي " ماتي كوخاني "، وتدار من خلال إحدى أكبر شركاته في (إسرائيل) وهي شركة تدعى " لوجيك اند ستريتر " والتي يرأسها " عاموس ملكي " الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية " أمان "، ينظر : جاسم يونس الحريري، مصدر سبق ذكره، ص ٦.
- ٧- علي سعدي عبد الزهرة، طلال مظفر غازي، رعد خضير صليبي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.
- ٨- جاسم يونس الحريري، مصدر سبق ذكره، ص ٦.
- ٩- الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي، الموسوعة الحرة (ويكيبيديا).
- ١٠- صباح جابر كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١.
- ١١- سارة حسن، اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، مقالة منشورة بتاريخ : ١٣/٦/٢٠٢١، شوهدت بتاريخ: ٢٥/٨/٢٠٢٤م، وعلى موقع مركز النهدين الإلكتروني: [post<https://aLnahrain.iq](https://aLnahrain.iq)
- ١٢- جواد كاظم خطاب، الموقف التركي من التطبيع الإسرائيلي الإماراتي، مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، بغداد، السنة الخامسة، المجلد الخامس، العدد الأول (الملحق ١)، ٢٠٢٣م، ص ١٧٧٨.
- ١٣- مها عطية محمد شبيب، التطبيع وأثره على التجنس والأمن القومي في دول الخليج العربي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (٣٣)، ٢٠٢٢م، ص ٥٤٨.
- ١٤- المصدر السابق، ص ٥٣٩.
- ١٥- جواد كاظم خطاب، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨٦.
- ١٦- همسة قحطان خلف، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.
- ١٧- سارة حسن، اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، مصدر سبق ذكره.
- ١٨- علي سعدي عبد الزهرة جبير، طلال مظفر غازي، رعد خضير صليبي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.
- ١٩- صباح نعاس شنافه وزينب سليم رسول، القضايا المؤثرة على مسار العلاقات الإماراتية مع (الكيان الصهيوني) ، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي، بغداد، العدد (٥٠)، السنة الثالثة عشره، ٢٠٢٤م، ص ١٢١.
- ٢٠- إن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي يؤكد على أن : ((يولي الطرفان أهمية التقاهم والتعاون والتنسيق بينهما في مجالات السلام والاستقرار بوصفه ركيزة أساسية لعلاقتهم، ووسيلة لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ككل...)). لتفاصيل أكثر بخصوص الأسباب التي كانت وراء التطبيع الإماراتي - الإسرائيلي، ينظر: جاسم يونس

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

- الحريري، مصدر سبق ذكره، ص ٧ - ١٠، كذلك ينظر : إيناس مجبل دليان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٧.
- ٢١- صباح نعاس شنافه وزينب سليم رسول، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.
- ٢٢- المصدر السابق، ص ١٢٤.
- ٢٣- دولتا الإمارات والكيان الصهيوني تتفقان على التعاون في العديد من المجالات، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ٢٠٢١، منشور شوهد بتاريخ : ٢٤/١٠/٢٠٢٤، متوفر على الرابط الإلكتروني : <https://www.mofaic.gov.ae>
- ٢٤- صباح جابر كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٤.
- ٢٥- حسين ابيش، إسرائيل والتطبيع مع الدول العربية وآليات المواجهة، مركز الطليعة للدراسات والبحوث، القدس، ٢٠٢١م، ص ٤.
- ٢٦- نقلاً عن: رامت صلاح عبد الإله، أثر اتفاقيات ابراهام على النظام الإقليمي العربي، جامعة السويس، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢١، بلا ص.
- ٢٧- صباح نعاس شنافه، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥ - ١٢٦.
- ٢٨- صباح جابر كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٦.
- ٢٩- صباح نعاس شنافه، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.
- ٣٠- همسة قحطان خلف، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.
- ٣١- مها عطية محمد شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥١.
- ٣٢- صباح جابر كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١.
- ٣٣- مها عطية محمد شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٢.
- ٣٤- لمزيد من التفاصيل بشأن أثر العلاقات الإماراتية الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني، ينظر : صباح جابر كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١ - ٢٦٣.
- ٣٥- علي سعدي عبد الزهرة جبير، طلال مظفر غازي، رعد خضير صليبي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.
- ٣٦- إن أولى عمليات التطبيع في عهد الرئيس ترامب كانت (صفقة القرن) والتي تم الاتجاه إلى تعميق فكرتها في عام ٢٠١٨ ومضمونها أن الولايات المتحدة تطرح مبادرة تتعلق بتشكيل دولة فلسطينية وعاصمة لها سيطلق عليها اسم القدس، ليست من ضمن أراضي المدينة القديمة، إنما ستكون من أراضي في الضواحي الشرقية من مدينة القدس وباتجاه الضفة الغربية والعمل على ربط المناطق الفلسطينية، وأن تكون السيادة تامة على القدس لـ (إسرائيل) وأن تشرف الأردن على حرم المسجد الأقصى. لمزيد من التفاصيل، ينظر: إيناس مجبل دليان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٠؛ كذلك ينظر : أزهار مؤيد مال الله، موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من القضية الفلسطينية للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، جامعة سامراء، المجلد (٨)، العدد (٢٥)، ٢٠٢١م، ص ٢٩٤.
- ٣٧- علي سعدي عبد الزهرة جبير، طلال مظفر غازي، رعد خضير صليبي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.
- ٣٨- أزهار مؤيد مال الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٥.

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

- ٣٩- إيناس مجبل دليان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩١ - ٣٩٢.
- ٤٠- ولتفاصيل أكثر بخصوص السيناريوهات المستقبلية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، يرجى مراجعة: جاسم يونس الحريري، المصدر السابق، ص ١٤ - ١٥.
- ٤١- أزهار مؤيد مال الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٦.
- ٤٢- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

قائمة المصادر :

- ١- صباح جابر كاظم، اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي وتداعياته على القضية الفلسطينية، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٥٨)، ٢٠٢٤م
- ٢- إيناس مجبل دليان، التطبيع الخليجي الإسرائيلي: الاسباب والنتائج، السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٥٦)، ٢٠٢٣م.
- ٣- همسة قحطان خلف، رؤية مستقبلية للانظمة السياسية لدول الخليج العربي بعد التطبيع... دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٦٤)، كانون الاول ٢٠٢٢م.
- ٤- جاسم يونس الحريري، التطبيع الإماراتي - الصهيوني (الأهداف - المخاطر - المستقبل)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٣م .
- ٥- عبد الله ناهض، الابعاد الجيوسياسية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، قراءة في أولويات أمن دول مجلس التعاون الخليجي، شبكة نبأ المعلوماتية، مقال إلكتروني نشر بتاريخ: ٢٠/٩/٢٠٢٠، شوهده بتاريخ: ٢٠/٨/٢٠٢٤م، متوفر على البريد الإلكتروني : <https://annabaa.org/arabic/authrs-articles/24257>
- ٦- علي سعدي عبد الزهرة جبير، طلال مظفر غازي، رعد خضير صليبي، إسرائيل وعملية التطبيع مع دول الخليج (الإمارات - البحرين - عمان نموذجاً)، المجلة العراقية للعلوم السياسية، بغداد، العدد الثالث، ٢٠٢٠م
- ٧- الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي، الموسوعة الحرة (ويكيبيديا).
- ٨- سارة حسن، اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، مقالة منشورة بتاريخ: ١٣/٦/٢٠٢١، شوهدهت بتاريخ: ٢٥/٨/٢٠٢٤م، وعلى موقع مركز النهدين الإلكتروني: [post<https://aLnahrain.iq](https://aLnahrain.iq)
- ٩- جواد كاظم حطاب، الموقف التركي من التطبيع الإسرائيلي الإماراتي، مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، بغداد، السنة الخامسة، المجلد الخامس، العدد الأول (الملحق ١)، ٢٠٢٣م.
- ١٠- مها عطية محمد شبيب، التطبيع وأثره في التجنس والأمن القومي في دول الخليج العربي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (٣٣)، ٢٠٢٢م.
- ١١- صباح نعاس شنافة وزينب سليم رسول، القضايا المؤثرة على مسار العلاقات الإماراتية مع (الكيان الصهيوني)، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي، بغداد، العدد (٥٠)، السنة الثالثة عشرة، ٢٠٢٤م ١٢٠.

التخطيط الاستراتيجي الإماراتي (التطبيع مع إسرائيل دراسة حالة)

- ١٢- دولتا الإمارات والكيان الصهيوني تتفقان على التعاون في العديد من المجالات، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ٢٠٢١، منشور شوهد بتاريخ : ٢٤/١٠/٢٠٢٤، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://www.mofaic.gov.ae>
- ١٣- حسين ابيش، إسرائيل والتطبيع مع الدول العربية وآليات المواجهة، مركز الطليعة للدراسات والبحوث، القدس، ٢٠٢١م.
- ١٤- رامز صلاح عبد الاله، أثر اتفاقيات أبراهام على النظام الإقليمي العربي، جامعة السويس، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢١م.
- ١٥- أزهار مؤيد مال الله، موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من القضية الفلسطينية للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية، جامعة سامراء، المجلد (٨)، العدد (٢٥)، ٢٠٢١م.